

حدث ابن عباس وحديث ابو هريرة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في اول تكبير
 ثم لا يعود رواها الدارقطني قال ابن خزيمة لم يأت عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رفع في شئ من تكبير الجنازة
 الا في الاولى فلا يجوز فعل ذلك لانه عمل في الصلاة بلا نص
 قال السريجي والسريجي والنووي انه يدعي ان الرفع في
 كل تكبير سنة ويستدل بفعل ابن عمر عن ان الرواية عنه
 مضطربة ويقوم الامام مجاهد صدر الميت ذكرا كان
 او انثى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابن حنيفة انه
 يقوم بجنازة وسط المرأة وفي رواية يقوم بجنازة وسط
 الرجل وجنازة راس المرأة والمختار هو طهر الرواية
 لان الصدر محل الايمان فيكون القيام عنده اشارة
 الى ان الشفاعة والدعاء لاجل الايمان وما روى عن ابن
 انه قام من الرجل عند راسه ومن المرأة عند عجزها
 ورفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم معارض بما
 روي احمدان ابا غالب قال صليت خلف انس على
 جنازة فقام حيا لصدرة وبما في الصحيحين ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاستها
 وسطها والوسط لا يبا في الصدر فان الصدر وسط
 باعتبار توسط الاعضاء فوقع يده وراسه وتحت
 بطنه ورجلاه ويستحب ان يصقوا ثلاثة صفوف
 حتى لو كانوا سبعة يتقدم اقدمهم للامامة ويقف
 وراءه ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط
 لغزله روى ابو داود والترمذي وقال حديث حسن

والحاكم

والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي القنية افضل
 صفوف الرجال في الجنازة آخرها وفي غيرها اولها
 اظهارا للتواضع لتكون شفعا عنه ادعي للمقبول انتهى
 ولو اخطأ فما عند الوضع راسه مما يلي راس الامام
 جازت الصلاة وان تمدوه فقد سافوا وجازت كثيرا
 في التاخرية وتكره الصلاة على الجنازة في مسجد
 عندنا وبه قال مالك وقال الشافعي واحدا يأسرها
 لما روى ابن سعد بن ابو قاص لما توفي امرت عائشة
 با دخل جنازة المسجد حتى صلى عليها اذ واج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم قالت هل عاب الناس علينا
 بما فعلنا فقيل نعم فقالت ما اسرع ما نسوا ما صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة سهيل بن البيضا
 الا في المسجد روى مسلم ولما روى ابو داود وابن
 ماجه عن ابن ابي ذئب عن صالح مولى التومة عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا اجر له وروى فلا شئ
 له ومولى التومة قال ابن معين ثقة لكنه اخطأ
 قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة
 وكاهن علي ابن ابي ذئب سمع منه قبل الاختلاف وما
 استدل به عائشة رضي الله عنها واقعد حال الامور
 للمجاوز كون ذلك لضرورة وتوهم عدمها فانك
 وهم الصحابة والتابعون دليل على انه استقر الامر بعد
 ذلك على تركه وما قيل لو كان عند ابي هريرة رضي
 الله عنه هذا الخبر لولاه ولم يسكت مدقوع بان
 غاية ما في سكوته مع علمه كونه سوغ الاجتهاد والانك

قول ولو اخطأ أو الخ فمبني على
 واعلم بجنازة اي لا تكلمت
 مما يلي راس الامام كذا في
 انه عليه السلام